

## تقييم أثر اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية على الميزان التجارى المصرى

عمر سالم<sup>(1)</sup>

محمد أحمد محمد السيد الشافعي<sup>(2)</sup>

### ملخص البحث

وقعت مصر العديد من اتفاقيات التجارة الحرة بغرض الاستفادة من المزايا الناشئة عن تلك الاتفاقيات، وتعد اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية من أهم الاتفاقيات التجارية لمصر وذلك نظراً لكون دول الاتحاد الأوروبى شريك تجارى أساسى لمصر، حيث بلغت صادرات مصر لدول الاتحاد الأوروبى خلال متوسط الفترة (2016-2020) حوالى 28.5% من إجمالي الصادرات المصرية، كما بلغت الواردات المصرية من تلك الدول حوالى 29% من إجمالي الواردات المصرية خلال نفس الفترة، حيث جاء الاتحاد الأوروبى فى الترتيب الثانى من بين أهم الشركاء التجاريين لمصر خلال تلك الفترة. وبالتالي هدفت الدراسة إلى تقييم أثر اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية على الميزان التجارى المصرى وذلك باستخدام نموذج الجاذبية Gravity Model، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير سلبى ومعنوى لكل من حجم الناتج المحلى الإجمالى لمصر وأثر الاتفاقية على الميزان التجارى المصرى، بينما كان هناك تأثير طردى ومعنوى لكل من المسافة وسعر الصرف على الميزان التجارى المصرى.

**الكلمات المفتاحية:** اتفاقيات التجارة الحرة، الميزان التجارى، المشاركة المصرية الأوروبية، نموذج الجاذبية.

(1) أستاذ الاقتصاد الدولى وعميد الكلية السابق، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان.

(2) مدرس مساعد بقسم الاقتصاد والتجارة الخارجية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان.

## **Evaluation of the impact of the Egyptian-European partnership agreement on the Egyptian trade balance**

### **Abstract**

Egypt has signed many free trade agreements in order to take benefits of the advantages arising from these agreements, The Egyptian-European partnership agreement is one of the most important trade agreements for Egypt, given that the European Union countries are a major trade partner for Egypt, as Egypt's exports to the European Union countries reached during the average period (2016- 2020) about 28.5% of total Egyptian exports, and Egyptian imports from those countries amounted to about 29% of total Egyptian imports during the same period, as the European Union ranked second among Egypt's most important trading partners during that period. Thus, the study aimed to evaluate the impact of the Egyptian-European partnership agreement on the Egyptian trade balance, using the Gravity Model. The study concluded that there was a negative and significant effect of each of the size of the GDP of Egypt and the effect of the agreement on the Egyptian trade balance, while there was a positive and significant effect of each of the distance and the exchange rate on the Egyptian trade balance.

**Key Words:** Free Trade Agreements, Trade Balance, Egyptian-European partnership, Gravity Model.

## 1/1 مقدمة:

عقدت مصر العديد من الاتفاقيات التجارية مع مختلف دول العالم ومختلف المناطق، وذلك بغرض الاستفادة من هذه الاتفاقيات وما ينتج عنها من مزايا تجارية كنتيجة للمعاملة التفضيلية للدول الأعضاء داخل تلك الاتفاقيات، وبالتالي فإن مصر حاولت أن تزيد من حجم تجارتها الخارجية مع دول الاتفاقيات وفتح المزيد من الأسواق أمام صادراتها، كمحاولة لتخفيف العجز المستمر في الميزان التجاري لها، وتحقيق العديد من المنافع من تلك الاتفاقيات. وتعد اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية (Egyptian-European Partnership Agreement) من أهم الاتفاقيات التجارية لمصر، وذلك نظراً لكون دول الاتحاد الأوروبي من أهم شركاء مصر التجاريين خلال الفترة الأخيرة. ويعانى الاقتصاد المصرى من عجز مزمن ومتفاقم فى الميزان التجارى، حيث تتزايد قيم الواردات السلعية بشكل مستمر عن قيم الصادرات السلعية، كما يتسم معدل نمو الصادرات السلعية بالضعف وذلك بالمقارنة بمعدل نمو الواردات السلعية فى معظم السنوات. وقد تزايد عجز الميزان التجارى فى مصر من 2.9 مليار دولار فى بداية الثمانينات من القرن العشرين إلى 8.2 مليار دولار فى بداية التسعينات من نفس القرن، ثم تزايد العجز من 7.5 مليار دولار عام 2002 إلى 33.4 مليار دولار عام 2020، وبالتالي يشكل ذلك ضغطاً مستمراً على قدرات الاقتصاد، ويؤثر سلباً على الأداء الاقتصادى.

وتتمثل مشكلة البحث في انخفاض حجم الصادرات المصرية لدول الاتحاد الأوروبى، وذلك بالمقارنة مع حجم الواردات المصرية من تلك الدول، وبالتالي وجود عجز مستمر ومتزايد فى الميزان التجارى لمصر مع دول الاتحاد الأوروبى. ومن ثم يمكن صياغة المشكلة فى السؤال التالى: هل تؤثر اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية على الميزان التجارى المصرى إيجابياً أم سلبياً؟

ويقوم البحث على فرضية أساسية مفادها "هناك تأثير سلبى لانضمام مصر لاتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية على الميزان التجارى المصرى".

ويتمثل هدف البحث في اختبار مدى صحة أو خطأ الفرضية السابقة وذلك للتأكد من طبيعة العلاقة بين اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية والميزان التجارى لمصر، وكذلك دراسة العلاقة بين مصر ودول الاتحاد الأوروبى وتحليل هيكل التجارة الخارجية لمصر مع دول هذا التجمع، وكذلك تحديد أهم الفرص التصديرية المتاحة لمصر فى أسواق الدول الأوروبية.

وتعتمد منهجية البحث على المنهج الاستنباطى فى عرض موضوع البحث من خلال عرض الإطار النظرى والتحليل الاقتصادى لموضوع البحث، بجانب الأسلوب القياسى باستخدام نموذج الجاذبية لتوضيح أثر انضمام مصر لاتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية على الميزان التجارى بين مصر وباقى الدول الأعضاء خلال فترة الدراسة (2001-2020).

وتتمثل أهمية البحث في إلقاء الضوء على أهمية اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية بالنسبة لمصر، وواقع التبادل التجارى بين مصر ودول الاتحاد الأوروبى، وأهم الفرص المتاحة للاستفادة من هذا التجمع، وأهم التحديات التى تعوقه. وكذلك معرفة الدول الذى تلعبه اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية فى عجز الميزان التجارى لمصر.

وبناءً على ما تقدم سينقسم البحث إلى أربعة أجزاء بخلاف المقدمة، الأول يتضمن الإطار النظرى والأدبيات السابقة من خلال تناول نبذة عن نظرية التكامل الاقتصادى وتحليل اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية، والجزء الثانى يتضمن تحليل التبادل التجارى بين مصر ودول الاتحاد الأوروبى، ويختص الجزء الثالث بالدراسة التطبيقية لتحليل أثر انضمام مصر لاتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية على الميزان التجارى، والجزء الرابع يختص بملخص البحث والتوصيات.

## 2/1 الإطار النظري والأدبيات السابقة:

### 1/2/1 الإطار النظري للتكامل الاقتصادي:

ظهر مصطلح التكامل الاقتصادي **Economic integration** لأول مرة في الأدب الاقتصادي عام 1950 مع الاقتصادي النمساوي فاينر (Viner) حيث يرجع الفضل له في وضع الأساس الخاص بنظرية الاتحاد الجمركي، والتي تمثل جوهر نظرية التكامل الاقتصادي (Viner, 1950).

وقد تعددت التعاريف الخاصة بالتكامل الاقتصادي واختلفت وجهات النظر حول تفسير هذه الظاهرة وتحديد مفهومها باختلاف المفكرين الاقتصاديين. ويعرف "بيلا بلاسا **Bela.BALASSA**" التكامل الاقتصادي على أنه "عملية وحالة، فهو كعملية (Process) يحتوى على كل الإجراءات الخاصة بإلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية التي تنتمي للدول الهادفة للتكامل، وهو كحالة (State) يرمز إلى اختفاء كل أشكال التمييز والتفرقة بين الوحدات الاقتصادية الوطنية" (Bela.BALASSA, 1969).

كما أوضح الهولندي **جان تينبرجن (Jan Tinbergen)** أن التكامل عملية تتطوى على جانبيين هما التكامل السلبي والتكامل الإيجابي، حيث يقتضى التكامل السلبي إزالة كافة صور التمييز -التعريفات الجمركية والحصص- وزيادة حرية المعاملات الاقتصادية، بينما يتطلب التكامل الإيجابي تسوية التفاوت في السياسات التجارية ووضع سياسات جديدة لها صلاحيات الإلزام، حيث يعد التكامل الاقتصادي الوسيلة لخلق الهيكل المناسب للاقتصاد الدولي عن طريق إزالة الحواجز المصطنعة بين الأعضاء والتي تمنع كفاءة النظام الاقتصادي، مع إدخال الصيغ المناسبة للتنسيق بين هذه الدول (Miroslav & Richard, 1998).

ويمكن تعريف التكامل بمفهومه الحديث بأنه عملية سياسية اقتصادية اجتماعية هادفة لإقامة علاقات اندماجية متكافئة، وتخلق مصالح اقتصادية متبادلة، وينتج عنها عوائد مشتركة عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة للدول الأعضاء داخل التكامل، وكذلك رفع مستوى الرفاهية الاقتصادية وأيضاً رفع معدلات النمو الاقتصادى.

### 2/2/1 الإطار النظرى للعلاقة بين مصر ودول الاتحاد الأوروبى:

ترجع بداية التعاون الاقتصادى لمصر مع الاتحاد الأوروبى لعام 1977 حينما تم توقيع اتفاقية تهدف إلى التعاون الاقتصادى والتجارى والمالى بين الطرفين، حيث تضمنت الاتفاقية منح عدة مزايا للصادرات المصرية عند دخولها لدول الاتحاد الأوروبى دون أن تقدم مصر لمزايا لصادرات دول الاتحاد الأوروبى عند دخولها لمصر.

وفى ظل سياسة الاتحاد الأوروبى مع دول البحر المتوسط، تم طرح صيغة جديدة للتعاون بين الاتحاد الأوروبى وبين دول جنوب و شرق البحر المتوسط تشمل جميع المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية. حيث بدأت المفاوضات بين مصر والاتحاد الأوروبى منذ عام 1995 والتي نتج عنها توقيع اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية فى يونيو عام 2001، وتم التصديق على الاتفاقية من مجلس الشعب فى مصر ومن الدول الأعضاء داخل الاتحاد الأوروبى (ألمانيا، إيطاليا، إسبانيا، البرتغال، بلجيكا، السويد، فنلندا، إستونيا، أيرلندا، الدنمارك، التشيك، بولندا، فرنسا، قبرص، سلوفاكيا، لاتفيا، سلوفينيا، ليتوانيا، لوكسمبورغ، رومانيا، بلغاريا، مالطا، انجلترا، النمسا، المجر، كرواتيا، هولندا، اليونان).

وفي 5 يناير 2004 صدر القرار الجمهوري رقم 11 لسنة 2004 بشأن الموافقة على تنفيذ الأحكام الخاصة باتفاق المشاركة، وذلك نظراً للرغبة المتبادلة من الطرفين في تنفيذ الاتفاقية.

**وتهدف الاتفاقية إلى إيجاد إطار ملائم للحوار السياسي وبالتالي تطوير العلاقات السياسية بين الطرفين، وتشجيع التعاون الإقليمي وتعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي، وإيجاد الظروف المناسبة لتحرير التجارة في السلع والخدمات وتحرير رؤوس الأموال، والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر، وتشجيع التعاون في المجالات الأخرى ذات الاهتمام المشترك.**

**وتوفر المشاركة تعاوناً في 3 مجالات، أولاً: المجال السياسي والأمني:** تهدف الشراكة لتوفير منطقة من الاستقرار والسلام، وألية هذه الشراكة هي وضع الميثاق الأورومتوسطي للسلام والاستقرار، ومن الجهود المبذولة في المجال الأمني والسياسي الندوات والشبكات التي تناقش موضوعات متعلقة بمنع الصراعات والاستجابة أوقات الكوارث. **ثانياً: المجال الاقتصادي والمالي:** تهدف الشراكة لإيجاد منطقة تجارة حرة بحلول عام 2010، وتحرير التجارة في دول البحر المتوسط ودول الاتحاد الأوروبي، وكذلك تطبيق التجارة الحر بين الشركاء بمنطقة البحر المتوسط، وكذلك تشجيع قيام اتفاقيات التجارة الحرة بين دول المنطقة (مثل اتفاقية أغادير). **ثالثاً: المجال الاجتماعي والثقافي:** تهدف الشراكة لزيادة التفاهم المشترك بين الثقافات، وتنمية وتطوير الموارد البشرية، والحفاظ على تراث المنطقة، والتعاون في مجال الهجرة والقضاء، وتسهيل فهم الثقافات بالمنطقة.

**ويتيح الاتفاق لمصر عدة مميزات ومنها تدعيم العلاقات التجارية لمصر مع الاتحاد الأوروبي والذي يعتبر أكبر شريك تجارى لمصر، نظراً لقرب مصر الجغرافي من دول الاتحاد الأوروبي وبالتالي انخفاض تكاليف النقل والتأمين**

بالمقارنة بباقى دول العالم، وبالتالي توفير ميزة تنافسية، وكذلك توفير سوق أكثر اتساعاً للمنتجات المصرية، وجذب الاستثمارات المباشرة لمصر من دول الاتحاد الأوروبى، وذلك فى ضوء ما ينص عليه الاتفاق من إجراءات تشجيع انتقالات رؤوس الأموال بين الطرفين، واستفادة مصر من التسهيلات التى يقدمها الاتحاد الأوروبى مثل برامج التدريب المتطورة، وبرامج التمويل الميسر من المؤسسات المالية الأوروبية، وكذلك برامج التسويق والمعلومات ومواصفات الجودة، والحصول على الخبرات والتكنولوجيا المتطورة.

### 3/1 تحليل التبادل التجارى بين مصر ودول الاتحاد الأوروبى:

تعد دول الاتحاد الأوروبى أهم شريك تجارى لمصر وذلك نظراً للروابط التاريخية والقرب الجغرافى بين الطرفين، ووجود علاقات سياسية واقتصادية، كذلك يتمتع الاتحاد الأوروبى برؤوس الأموال الضخمة والتكنولوجيا المتقدمة ولكن يعانى من نقص الأيدى العاملة والموارد الطبيعية. وبالنظر لدول المتوسط نجد توافر الأيدى العاملة والموارد الطبيعية بها ولكن تفتقر لرؤوس الأموال والتكنولوجيا المتقدمة، ومن ثم فإنه من الضرورى لها أن تقوم بعمل شراكة مع دول متقدمة.

### 1/3/1 الميزان التجارى بين مصر ودول الاتحاد الأوروبى:

من خلال بيانات الجدول رقم (1) يتضح أن الميزان التجارى بين مصر ودول الاتحاد الأوروبى ظل فى حالة عجز مستمر خلال فترة الدراسة، حيث بلغ العجز (-2765) مليون دولار عام 2001، إلى أن وصل إلى (-9808) مليون دولار عام 2020، وبلغ الحد الأدنى (-181) مليون دولار عام 2006 وهو يعد أقل عجز للميزان التجارى (وذلك بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ عام 2004)، والحد الأقصى

(-18002) مليون دولار عام 2015 وهو يعد أكبر عجز للميزان التجاري. حيث بلغ متوسط قيمة الميزان التجاري خلال فترة الدراسة (-8182) مليون دولار. ونلاحظ أنه خلال الفترة (2001-2006) ظل العجز في الميزان التجاري ينخفض، وخاصةً بعد تنفيذ الاتفاقية، وذلك كنتيجة لارتفاع متوسط معدل الزيادة في الصادرات عن متوسط معدل الزيادة في الواردات، وبالتالي انخفاض العجز. وعلى النقيض نجد أن العجز بدأ في الزيادة خلال الفترة (2007-2015) حيث ازدادت قيمته بشكل ملحوظ بعد عام 2011 كنتيجة للأحداث السياسية التي مرت بها مصر (انخفض متوسط معدل نمو الصادرات وارتفع متوسط معدل نمو الواردات)، إلى أن وصل العجز لأعلى قيمة له عام 2015.

وبعد عام 2016 بدأ العجز التجاري ينخفض بشكل ملحوظ وذلك كنتيجة لبعض الإجراءات التي اتخذتها مصر مثل تحرير سعر الصرف الذي أدى لزيادة أسعار الواردات، وكذلك بعض القرارات التي أدت لتقليل الواردات، فقد انخفض العجز خلال متوسط الفترة (2016-2020) بمعدل -14%.

جدول رقم (1): تطور التجارة الخارجية بين مصر ودول الاتحاد الأوروبي خلال الفترة (2001-2020) (القيم بالمليون دولار أمريكي)

الميزان التجاري	قيمة الواردات	قيمة الصادرات	العام	الميزان التجاري	قيمة الواردات	قيمة الصادرات	العام
8550-	18245	9695	2011	2765-	4137	1372	2001
12595-	20478	7882	2012	2373-	3733	1361	2002
13238-	21343	8104	2013	1062-	3190	2127	2003
14557-	22453	7896	2014	877-	3617	2740	2004
18002-	23965	5963	2015	1165-	4795	3630	2005
17094-	22872	5778	2016	181-	4839	4657	2006

## تقييم أثر اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية على الميزان التجارى المصرى

12495-	20212	7717	2017	1572-	6237	4711	2007
13387-	22496	9108	2018	5154-	14374	9220	2008
12165-	21472	9306	2019	7470-	14319	6849	2009
9808-	16861	7053	2020	9181-	17180	7999	2010
				8182-	14341	6159	المتوسط

المصدر: جمعت من قاعدة بيانات مركز التجارة الدولية: <http://www.trademap.org>

### 2/3/1 الصادرات المصرية لدول الاتحاد الأوروبى:

يعد الاتحاد الأوروبى من أهم الأسواق التى تستقبل الصادرات المصرية وذلك نظراً للميزة النسبية التى تتمتع بها مصر فى المنتجات الزراعية، وكذلك جودة البنية الأساسية اللازمة لتيسير التبادل التجارى وقرب المسافات بين الطرفين وانتظام خطوط الشحن.

### قيمة الصادرات المصرية لدول الاتحاد الأوروبى:

يتبين من الجدول رقم (1) أن قيمة الصادرات المصرية لدول الاتحاد الأوروبى بلغت (1372) مليون دولار عام 2001، إلى أن وصلت (7053) مليون دولار عام 2020، حيث بلغ الحد الأدنى (1361) مليون دولار عام 2002، والحد الأقصى (9695) مليون دولار عام 2011. وبلغ متوسط قيمة الصادرات خلال فترة الدراسة (6159) مليون دولار.

وخلال الفترة (2007-2001) نلاحظ تزايد الصادرات المصرية بمعدلات متناقصة، بينما خلال الفترة (2020-2008) نلاحظ وجود تذبذب للصادرات ارتفاعاً وانخفاضاً حيث تميزت هذه الفترة بوجود أحداث مهمة مثل الأزمة المالية العالمية التى أثرت على الاتحاد الأوروبى، وكذلك الأحداث السياسية التى مرت بها مصر وامتدت آثارها لعدة سنوات.

### الهيكل السلعي للصادرات المصرية لدول الاتحاد الأوروبي:

يتبين أن أهم مكونات الهيكل السلعي للصادرات المصرية لدول الاتحاد الأوروبي تمثلت في زيوت نفط وزيوت متحصل عليها من مواد معدنية قارية عدا الخام (المرتبة الأولى بنسبة مساهمة 17%)، ثم زيوت نفط وزيوت خام (المرتبة الثانية بنسبة مساهمة 8%)، ويليهما أسمدة نيتروجينية (أزوتية) معدنية أو كيميائية (المرتبة الثالثة بنسبة مساهمة 6%)، ثم كل من أسلاك وكابلات، وبوليميرات الإيثيلين (المرتبة الرابعة والخامسة بنسبة مساهمة 5% و 3% على الترتيب)، حيث شكلت هذه السلع حوالى 40% من إجمالي الصادرات المصرية لدول الاتحاد الأوروبي. ونلاحظ عدم وجود صادرات مصرية من سلع صناعية متقدمة ولكن معظمها من مواد أولية.

### الهيكل الجغرافى للصادرات المصرية لدول الاتحاد الأوروبي:

تعد دول الاتحاد الأوروبي من أهم شركاء مصر التجاريين حيث تحتل المرتبة الثانية عالمياً من بين التكتلات الاقتصادية التى تستقبل الصادرات المصرية، حيث تستقبل حوالى 29% من إجمالي قيمة الصادرات المصرية خلال فترة الدراسة. ويتضح أن أهم دول الاتحاد الأوروبي التى تستقبل الصادرات المصرية هى إيطاليا (المرتبة الأولى بنسبة مساهمة 23%)، ويليهما بريطانيا (المرتبة الثانية بنسبة مساهمة 15%)، ثم أسبانيا (المرتبة الثالثة بنسبة مساهمة 12%)، ويليهما كل من فرنسا وألمانيا (المرتبة الرابعة والخامسة بنسب مساهمة 8.3% و 7.7% على الترتيب). حيث تستحوذ هذه الدول على حوالى 65% من إجمالي قيمة الصادرات المصرية لدول الاتحاد الأوروبي، وبالتالي وجود تركيز جغرافى واضح للصادرات المصرية لدول الاتحاد الأوروبي. ومن ثم يمكن القول بأن مصر لم تستفد بشكل واضح من التصدير لباقي دول الاتحاد الأوروبي التى تتسم باتساعها وتنوع الأذواق بها.

### 3/3/1 الواردات المصرية من دول الاتحاد الأوروبى:

بالنظر إلى الواردات المصرية من الاتحاد الأوروبى نجد أن معظمها يكون من منتجات ليست لها بدائل محلية، وكذلك منتجات مرتفعة الجودة والمحتوى الصناعى والتكنولوجى، وسيتم توضيح ذلك بشكل تفصيلى فى الجزء التالى.

### قيمة الواردات المصرية من دول الاتحاد الأوروبى:

من خلال بيانات الجدول رقم (1) نجد أن قيمة الواردات المصرية من دول الاتحاد الأوروبى بلغت (4137) مليون دولار عام 2001، ووصلت إلى (16861) مليون دولار عام 2020، حيث بلغ الحد الأدنى (3190) مليون دولار عام 2003، والحد الأقصى (23965) مليون دولار عام 2015. بمتوسط عام خلال فترة الدراسة (14341) مليون دولار.

### الهيكل السلعى للواردات المصرية من دول الاتحاد الأوروبى:

يتضح أن أهم مكونات الهيكل السلعى للواردات المصرية من دول الاتحاد الأوروبى يتمثل فى زيوت نפט وزيوت متحصل عليها من مواد معدنية قارية عدا الخام (المرتبة الأولى بنسبة مساهمة 8%)، ثم سيارات ركوب (خاصة) وغيرها من السيارات لنقل الأشخاص (المرتبة الثانية بنسبة مساهمة 7%)، يليها الأدوية (المرتبة الثالثة بنسبة مساهمة 6%)، ثم كل من خشب منشور أو مقطع، وخردة وفضلات من حديد (المرتبة الرابعة والخامسة بنسب مساهمة 3% و 2% على الترتيب). وقد شكلت هذه السلع حوالى 26% من إجمالى الواردات المصرية من دول الاتحاد الأوروبى خلال فترة الدراسة.

### الهيكل الجغرافي للواردات المصرية من دول الاتحاد الأوروبي:

يتضح أن أهم دول الاتحاد الأوروبي المصدرة لمصر هي ألمانيا (المرتبة الأولى بنسبة مساهمة 22%)، يليها إيطاليا (المرتبة الثانية بنسبة مساهمة 17%)، ثم كل من إسبانيا وفرنسا وبريطانيا (المرتبة الثالثة والرابعة والخامسة بنسب مساهمة 9% و 8% و 7% على الترتيب). حيث تأتي 63% من واردات مصر من الاتحاد الأوروبي من تلك الخمسة دول. ومن ثم فإن هناك تركيز جغرافي للواردات المصرية من دول الاتحاد الأوروبي، حيث لم تستفد مصر بشكل جيد من عدد الدول الأوروبية الكبير بالاتحاد الأوروبي.

### 4/3/1 تحليل القدرات التنافسية لأهم الصادرات المصرية السلعية في أهم دول الاتحاد الأوروبي:

يتضح أن أهم الصادرات المصرية لدول الاتحاد الأوروبي هي زيوت نפט وزيوت عدا الخام، وزيوت نפט وزيوت خام، وأسمدة نيتروجينية، وأسلاك وكابلات، وبوليميرات الإيثيلين. حيث تتمتع مصر بميزة نسبية تصديرية في هذه السلع كلها (قيمة مؤشر الميزة النسبية لهذه السلع أكبر من الواحد الصحيح) خلال فترة الدراسة. فبالنسبة لسلعة الزيوت النפט والزيوت عدا الخام يتضح أن إيطاليا هي أهم الدول المستوردة لها من مصر، حيث احتلت مصر المركز السابع من بين الدول المصدرة للسوق الإيطالي بمعدل نمو للصادرات المصرية من هذه السلعة في السوق الإيطالي بلغ 16% وذلك بنصيب سوقى 4%، وبالنسبة للمنافسين لمصر في السوق الإيطالي فكانت روسيا هي أهم الدول المنافسة وذلك بمعدل نمو -10% وبنصيب سوقى 22.7% وتعريفه جمركية 1.7%. وفيما يخص النسبة السعرية بين مصر وروسيا فقد بلغت 1.2 وذلك يدل على عدم تمتع مصر بميزة نسبية سعرية لهذه السلعة في السوق الإيطالي (بالرغم من تمتعها بميزة تفضيلية للتعريفه الجمركية).

وبالنسبة لسلعة زيوت النفط والزيوت الخام يتضح أن اليونان هى أهم الدول المستوردة لها من مصر، حيث احتلت مصر المركز السابع من بين الدول المصدرة للسوق اليونانى بمعدل نمو للصادرات المصرية من هذه السلعة فى السوق اليونانى بلغ -7% وذلك بنصيب سوقى 4.5%، وبالنسبة للمنافسين لمصر فى السوق اليونانى فكانت العراق هى أهم الدول المنافسة وذلك بمعدل نمو -2% وبنصيب سوقى 32.6% وتعريفه جمركية صفر%. وفيما يخص النسبة السعرية بين مصر والعراق فقد بلغت 1.3 وذلك يدل على عدم تمتع مصر بميزة نسبية سعرية لهذه السلعة فى السوق اليونانى.

وبالنسبة لسلعة الأسمدة النيتروجينية يتضح أن فرنسا هى أهم الدول المستوردة لها من مصر، حيث احتلت مصر المركز الثالث من بين الدول المصدرة للسوق الفرنسى بمعدل نمو للصادرات المصرية من هذه السلعة فى السوق الفرنسى بلغ -3% وذلك بنصيب سوقى 13.3%، وبالنسبة للمنافسين لمصر فى السوق الفرنسى فكانت بلجيكا هى أهم الدول المنافسة وذلك بمعدل نمو -5% وبنصيب سوقى 20.7% وتعريفه جمركية صفر%.

وبالنسبة لسلعة الأسلاك والكابلات يتضح أن بريطانيا هى أهم الدول المستوردة لها من مصر، حيث احتلت مصر المركز السادس من بين الدول المصدرة للسوق البريطانى بمعدل نمو للصادرات المصرية من هذه السلعة فى السوق البريطانى بلغ 11% وذلك بنصيب سوقى 5.6%، وبالنسبة للمنافسين لمصر فى السوق البريطانى فكانت تركيا هى أهم الدول المنافسة وذلك بمعدل نمو 1% وبنصيب سوقى 14% وتعريفه جمركية صفر%.

وبالنسبة لسلعة بوليميرات الإيثيلين يتضح أن بلجيكا هي أهم الدول المستوردة لها من مصر، حيث احتلت مصر المركز الثامن من بين الدول المصدرة للسوق البلجيكي بمعدل نمو للصادرات المصرية من هذه السلعة في السوق البلجيكي بلغ 20% وذلك بنصيب سوقى 2.5%، وتعريفه جمركية 0.1%. وبالنسبة للمنافسين لمصر في السوق البلجيكي فكانت الولايات المتحدة الأمريكية هي أهم الدول المنافسة وذلك بمعدل نمو 35% وبنصيب سوقى 27.5% وتعريفه جمركية 5.3%. وفيما يخص النسبة السعرية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية فقد بلغت 0.8 وذلك يدل على تمتع مصر بميزة نسبية سعرية لهذه السلعة في السوق البلجيكي.

### 5/3/1 نتائج تحليل التبادل التجارى لمصر مع دول الاتحاد الأوروبى:

- تحتل دول الاتحاد الأوروبى المركز الأول عالمياً كأهم الأسواق المستوردة من مصر خلال الفترة (2016-2020)، حيث بلغ متوسط نسبة مساهمتها فى الصادرات المصرية حوالى 29% من إجمالى قيمة الصادرات المصرية للعالم، ومن ثم يتضح لنا أهمية اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية لتجارة مصر الخارجية (بالمقارنة مع الاتفاقيات التجارية الأخرى).
- حقق الميزان التجارى لمصر مع دول الاتحاد الأوروبى عجزاً وذلك بشكل مستمر خلال سنوات الدراسة (2001-2020)، حيث نلاحظ زيادة العجز خلال الفترة (2007-2015)، كما نلاحظ انخفاض هذا العجز فى الفترة (2016-2020) كنتيجة للسياسات التى اتخذتها مصر للحد من الواردات خلال تلك الفترة، وكذلك تداعيات أزمة كورونا فى الفترة الأخيرة.
- نلاحظ زيادة قيمة الواردات المصرية من دول الاتحاد الأوروبى بعد تنفيذ الاتفاقية (عام 2004) حيث بلغ متوسط معدل نمو الواردات حوالى 14%، بينما بلغ متوسط معدل نمو الصادرات حوالى 6%، ومن ثم فإن زيادة معدل

- نمو الواردات عن معدل نمو الصادرات قد أدى لزيادة العجز التجارى لمصر مع دول الاتحاد الأوروبى (بعد تنفيذ الاتفاقية).
- تتمثل أهم الصادرات المصرية لدول الاتحاد الأوروبى فى زيوت النفط والزيوت عدا الخام، وزيوت النفط والزيوت الخام، والأسمدة النيتروجينية، والأسلاك والكابلات، وبوليميرات الإيثيلين. حيث تتمتع مصر بميزة نسبية تصديرية فى هذه السلع كلها (قيمة مؤشر الميزة النسبية لهذه السلع أكبر من الواحد الصحيح) وتشكل تلك السلع حوالى 40% من إجمالي الصادرات المصرية لدول الاتحاد الأوروبى.
- تتمتع الصادرات المصرية فى أسواق دول الاتحاد الأوروبى بقدرات تنافسية متوسطة وذلك نظراً لما تواجهه من منافسة شديدة داخل تلك الأسواق بسبب دعم الاتحاد الأوروبى للمنتجين المحليين، وكذلك وجود مزايا تفضيلية غير جمركية للدول المنافسة لمصر من خارج الاتحاد الأوروبى (مثل روسيا وتركيا) تتمثل فى إجراءات الشحن والتخليص الجمركى. ومن ثم يتعين على مصر بذل المزيد من الجهد لتحسين شروط دخول المنتجات المصرية لأسواق الاتحاد الأوروبى.
- وجود زيادة فى قيمة الصادرات المصرية لدول الاتحاد الأوروبى بشكل أكبر من زيادة قيمة الواردات خلال الفترة (2016-2019) وذلك قد يكون ناتج عن تأثير السياسات التى اتبعتها مصر خلال هذه الفترة (تخفيض قيمة العملة المحلية، وسياسات الحد من الواردات) حيث كان لها أثر إيجابى نسبياً على زيادة الصادرات المصرية.

- انخفاض معدلات التبادل التجاري لمصر مع دول الاتحاد الأوروبي خلال عام 2020، وقد يعود ذلك لتداعيات جائحة كورونا على التجارة الخارجية لدول أوروبا مع دول العالم ومنها مصر.
- تتمثل أهم الواردات المصرية من دول الاتحاد الأوروبي في زيوت النفط والزيوت المتحصل عليها من مواد معدنية قارية عدا الخام، وسيارات الركوب (الخاصة) وغيرها من السيارات لنقل الأشخاص، والأدوية، والخشب المنشور أو المقطع، والخرقة والفضلات من الحديد. حيث شكلت هذه السلع حوالي 26% من إجمالي الواردات المصرية من دول الاتحاد الأوروبي خلال فترة الدراسة.
- وجود تركيز جغرافي للواردات المصرية من دول الاتحاد الأوروبي، حيث لم تستعد مصر بشكل جيد من عدد الدول الأوروبية الكبير بالاتحاد الأوروبي.

#### **4/1 الدراسة التطبيقية لتقييم أثر انضمام مصر لاتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية على الميزان التجاري:**

تستخدم الدراسة نموذج الجاذبية لتحليل الميزان التجاري بين مصر ودول الاتحاد الأوروبي. بهدف اختبار تأثير مجموعة من المتغيرات المستقلة علي المتغير التابع المتمثل في حجم الميزان التجاري بين مصر ودول اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية، وذلك باستخدام بيانات مجمعة Panel Data خلال الفترة (2001 - 2020)، وتم تقدير معاملات النماذج محل الدراسة من خلال طريقة الآثار العشوائية Random effect حيث تم التحقق من أنها تمثل الطريقة الأمثل لعلاج مشاكل القياس بالمقارنة بالطرق الأخرى مثل طريقة OLS العادية، وطريقة pooled OLS وطريقة الآثار الثابتة Fixed effect حيث تم اختبار ذلك من خلال اختبار Hausman، واختبار Wald. وذلك بالاعتماد على نتائج برنامج EViews 12.

وتوضح المعادلة التالية متغيرات نموذج الجاذبية المقترح بشكل عام:

$$\ln Y_{iJt} = \alpha + \beta_1 \ln Pe + \beta_2 \ln Pa + \beta_3 \ln GDPe + \beta_4 \ln GDPa + \beta_5 \ln DiJ + \beta_6 \ln EX - \beta_7 Ef_{iJ} - \beta_8 Pr_{iJ} + Z_t$$

حيث أن:

$Y$  = المتغير التابع ويمثل حجم الميزان التجاري بين مصر ودول اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية،  $i$  = مصر،  $j$  = دول الاتحاد الأوروبي،  $t$  = عدد سنوات الدراسة وهي (2001-2020)،  $Pe$  = عدد سكان مصر بالمليون نسمة،  $Pa$  = عدد سكان دول الاتحاد الأوروبي بالمليون نسمة،  $GDPe$  = حجم الناتج المحلي الإجمالي لمصر بالمليار دولار،  $GDPa$  = حجم الناتج المحلي الإجمالي لدول الاتحاد الأوروبي بالمليار دولار،  $DiJ$  = المسافة الجغرافية، وهي المسافة بين عاصمة مصر (القاهرة) وعواصم دول الاتفاقية بالكيلو متر،  $EX$  = معدل الصرف،  $Ef_{iJ}$  = أثر الاتفاقية التجارية وقد تم تضمينه في النموذج كمتغير وهمي (DummyVariable)، حيث يتم إعطاء رقم واحد للسنوات التي تكون الاتفاقية فيها جارية النفاذ، وإعطاء رقم صفر للسنوات التي لم تكن الاتفاقية فيها منفاذة،  $Pr_{iJ}$  = إجراءات الحد من عجز الميزان التجاري لمصر، وقد تم تضمينه في النموذج كمتغير وهمي، حيث يتم إعطاء رقم واحد للسنوات التي ينفذ بها تلك الإجراءات، وإعطاء رقم صفر للسنوات التي لم ينفذ بها تلك الإجراءات،  $Z_t$  = حد الخطأ العشوائى.

وتشير  $\alpha$  إلى ثابت المعادلة، أما المعلمات ( $\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5, \beta_6, \beta_7, \beta_8$ ) فهي معلمات المتغيرات المستقلة.

وتم تجميع بيانات البحث من أكثر من مصدر حيث تم تجميع بيانات الناتج المحلي الإجمالي لمصر، والناتج المحلي الإجمالي لدول الاتفاقية، ومعدل الصرف،

وعدد السكان من خلال بنك البيانات التابع للبنك الدولي، بينما تم الحصول على بيانات المسافة الجغرافية، وهي المسافة بين عاصمة مصر (القاهرة) وعواصم دول الاتفاقية بالكيلو متر من الموقع الإلكتروني [mapcrow.info](http://mapcrow.info)، وبيانات أثر الاتفاقية التجارية وإجراءات الحد من عجز الميزان التجاري لمصر من وزارة التجارة والصناعة، قطاع التجارة الخارجية والاتفاقات التجارية، الإدارة العامة للسياسات التجارية.

وفيم يلي سنتناول المراحل التالية لنماذج الجاذبية:

أولاً: التحقق من استقرار السلاسل الزمنية: يمكن التحقق من ذلك خلال اختبارات جذر الوحدة Unit Root للبيانات المجمعمة مثل اختبار Augmented Dickey- Fuller، واختبار Phillips-Perron للحكم على مدى استقرار البيانات. وقد أظهرت نتائج اختبار Phillips-Perron (ملحق رقم 1) للحكم على مدى استقرار البيانات باستخدام الثابت Intercept استقرار حجم الميزان التجاري بين مصر ودول اتفاقية EU\_Egypt\_Partnership وحجم الناتج المحلي الإجمالي لدول الاتفاقية ومعدل الصرف وأثر الاتفاقية التجارية، وإجراءات الحد من عجز الميزان التجاري في مصر عند المستوي الأول. واستقرار حجم الناتج المحلي الإجمالي لمصر، وعدد سكان مصر، وعدد سكان دول الاتفاقية عند المستوي الثاني. بينما المسافة الجغرافية مستقرة عند المستوي الصفري باستخدام الثابت Intercept.

ثانياً: التحقق من فروض assumptions لنموذج الجاذبية: يجب التحقق من فروض assumptions نموذج الجاذبية قبل تقدير معالمته حتى يتسنى علاجها لضمان الحصول على تقديرات كفاء غير متحيزة، وفيما يلي اختبار الفروض السابقة والتأكد من سلامتها وعلاجها في حالة عدم تحققها.

**الفرض الأول: تبعية البواقي للتوزيع الطبيعي:** أظهرت نتائج اختبار Jarque-Bera (ملحق رقم 2) عدم طبيعية البواقي، لذا تم إجراء بعض التحولات. يتضح من النتائج (ملحق رقم 1) أن  $P\text{-Value (Sig.)} = 0.704$  لاختبار Jarque-Bera وهي أكبر من 0.05، وبالتالي فإننا نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

**الفرض الثاني: عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي:** أظهرت نتائج اختبار عامل تضخم التباين Variance Inflation Factor (VIF) لكل متغير من المتغيرات المستقلة المحلق وجود ارتباط تام بين كلا من سكان مصر والنتائج المحلي الإجمالي لمصر، عدد سكان دول الاتفاقية وحجم الناتج المحلي الإجمالي لها ومن ثم تم حذفهم من النموذج. وتمثلت نتيجة الاختبار فيما يلي:

جدول (7): معاملات VIF لنموذج الجاذبية:

المتغيرات المستقلة	VIF
GDPE	6.916748
GDPA	1.342322
DIJ	1.217602
EX	9.60981
EF	5.084897
PR	5.331453

من النتائج في الجدول السابق يتضح أن قيمة VIF للمتغيرات المستقلة أنها تتراوح بين (1.217602، 9.60981)، حيث أنها تقل عن القيمة 10، مما يدل على أنه لا يوجد ارتباط قوي بين المتغيرات المستقلة بعضها البعض، مما يعني عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي وبالتالي تحقق هذا الفرض.

الفرض الثالث: عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي: أظهرت نتائج قيمة اختبار ديربن واتسون Durbin-Watson (1.107876) وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي. لذا يمكن استخدام اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM لحل هذه المشكلة عن طريق أخذ فترات ابطاً مناسبة للبواقي ثم حصلنا على النتائج التالية:

جدول (8): اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM لنموذج الجاذبية:

Test	Obs*R-squared	Prob. Chi-Square
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM	3.392508	0.0655

ويتضح من النتائج أن  $P\text{-Value (Sig.)} = 0.0655$  أكبر من 0.05، وبالتالي فإننا نقبل الفرض العدمي القائل بأن عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي أي ان البواقي غير مرتبطة.

الفرض الرابع: تجانس التباين: ويتضح من نتائج اختبار Breusch-Pagan-Godfrey أن  $P\text{-Value (Sig.)} = 0.3210$  أكبر من 0.05، وبالتالي فإننا نقبل الفرضية الصفرية بأن البواقي لها تباين ثابت (Homoscedasticity). علي النحو التالي:

جدول (9): اختبار Breusch-Pagan-Godfrey لنموذج الجاذبية:

Test	Obs*R-squared	Prob. Chi-Square
Breusch-Pagan-Godfrey	6.998381	0.3210

ثالثاً: نتائج تقدير معاملات النموذج:

تم استخدام طريقة الآثار العشوائية Random effect لتقدير معاملات نماذج الجاذبية حيث تم التحقق من أنها الطريقة الأمثل لعلاج بعض مشاكل القياس السابقة، بالمقارنة بالطرق الأخرى مثل طريقة OLS العادية، وطريقة pooled

OLS وطريقة الاثار الثابتة Fixed effect حيث تم التأكد من ذلك من خلال اختبار Hausman حيث كانت القيمة الاحتمالية  $P\text{-Value (Sig.)} = 1$  وهي أكبر من 0.05، وبالتالي فإننا نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على أن طريقة الآثار العشوائية Random effect هي طريقة التقدير الأنسب.

الجدول التالي يعطي نتائج التقدير على النحو التالي:

**جدول (10): نتائج تقدير نموذج الجاذبية:**

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-6379.875	27963.31	-0.228152	0.8199
GDPE	-52.48309	4.849932	-10.82141	0.0000
GDPA	1.942123	0.844406	2.299988	0.0230
DIJ	6.256351	8.893816	0.703450	30040.
EX	94.97658	137.2388	-0.692053	01030.
EF	-1537.846	990.2922	-1.552922	28020.
PR	-3371.964	827.9411	-4.072711	0.0001
R-squared 0.881359				
Adjusted R-squared 0.876007				
F-statistic 164.6715				
Prob(F-statistic) 0.000000				

يتضح من نتائج اختبار F معنوية نموذج الجاذبية ككل، حيث إن القيمة المعنوية بلغت 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على ارتفاع معنوية النموذج المستخدم في الدراسة وصلاحيته لتحقيق أهدافها، كما بلغت قيمة معامل التحديد  $(R - squared) = 0.881359$ ، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر 88.14% من التغيرات التي تحدث في قيمة الميزان التجاري بين مصر ودول

الاتفاقية، وترجع باقي النسبة إلى الخطأ العشوائي في التقدير أو لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى مهمة كان من الممكن إدراجها في النموذج.

وبالنسبة لقيم المعلمات المقدرة قد أظهرت النتائج ما يلي:

**حجم الناتج المحلي الإجمالي لمصر GDPE** له تأثير عكسي ومعنوي على الميزان التجاري بين مصر ودول الاتفاقية، حيث أن إشارة المعامل سالبة وكانت القيمة الاحتمالية  $Sig = 0.000$  اقل من مستوى المعنوية 0.05، وهذا يعني أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي لمصر يؤدي إلى انخفاض العجز في الميزان التجاري بين مصر ودول الاتفاقية، بينما اتضح أن **حجم الناتج المحلي الإجمالي لدول الاتفاقية GDPA** له تأثير طردي ومعنوي على الميزان التجاري بين مصر ودول الاتفاقية، وهذا يعني أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي لدول الاتفاقية يؤدي إلى زيادة العجز في الميزان التجاري بين مصر ودول الاتفاقية.

**المسافة DIJ** بين مصر ودول الاتفاقية لها تأثير طردي ومعنوي على الميزان التجاري بين مصر ودول الاتفاقية، وهذا يعني أن زيادة المسافة بين مصر ودول الاتفاقية تؤدي إلى زيادة العجز في الميزان التجاري بين مصر وتلك الدول.

**سعر الصرف لمصر EX** له تأثير طردي ومعنوي على الميزان التجاري بين مصر ودول الاتفاقية، وهذا يعني أن ارتفاع معدل الصرف يؤدي لزيادة العجز في الميزان التجاري بين مصر ودول الاتفاقية وذلك نظراً لارتفاع قيمة الواردات نتيجة ارتفاع معدل الصرف.

**أثر الاتفاقية EF** له تأثير عكسي ومعنوي على الميزان التجاري بين مصر ودول الاتفاقية، وكذلك **إجراءات الحد من عجز الميزان التجاري في مصر PR** لها تأثير عكسي ومعنوي على الميزان التجاري بين مصر ودول الاتفاقية.

## 5/1 خلاصة البحث والتوصيات:

اهتمت مصر بتوقيع العديد من اتفاقيات التجارة الحرة لتقوية علاقاتها الاقتصادية مع التكتلات الاقتصادية سواء إقليمياً أو دولياً أو حتى بشكل ثنائى، حيث سعت مصر لزيادة حجم تجارتها الخارجية مع دول تلك الاتفاقيات وكذلك فتح المزيد من الأسواق أمام صادراتها، بهدف تقليل العجز المستمر فى الميزان التجارى لها، إلى جانب تحقيق العديد من المنافع من تلك الاتفاقيات. وبالنظر إلى اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية نجد أنها من أهم الاتفاقيات التجارية لمصر، وذلك يرجع لكون دول الاتحاد الأوروبى من أهم الشركاء التجاريين لمصر خلال الفترة الأخيرة. ومن هذا المنطلق هدفت الدراسة إلى تقييم أثر اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية على الميزان التجارى المصرى، وأظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير معنوى وسلبى لكل من (حجم الناتج المحلى الاجمالي لمصر وأثرالاتفاقية) على الميزان التجارى المصرى، بينما كان هناك تأثير إيجابى ومعنوى للمسافة على الميزان التجارى المصرى.

### وفي هذا الشأن توصي الدراسة بما يلي:

1. زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتفعيل اتفاقيات التعاون مع الاتحاد الأوروبى، وتوجيهها للمشروعات المتعلقة بالتصدير.
2. تشجيع شركات الأعمال بين مصر ودول الاتحاد الأوروبى من أجل إقامة اتفاقيات تعاون بينهم، وتوفير البيئة الإدارية التى تشجع ذلك التعاون، وتوفير الدعم الفنى اللازم.
3. توفير آليات لنقل التكنولوجيا للاستفادة من اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية.

4. إزالة التعريفية الجمركية وفق خطة مدروسة من مصر وذلك لتلاشى وجود منافسة قوية من الشركات الأوروبية للشركات المصرية والتي لا تستطيع مواجهة تلك المنافسة، وبالتالي يزداد عجز الميزان التجاري لمصر.
5. تحسين القدرات التنافسية الخاصة بصادرات مصر لدول الاتفاقيات، والعمل على تشجيع الصادرات المصنعة عالية القيمة المضافة.
6. إنشاء قاعدة بيانات خاصة بالدول الأوروبية، والعمل على الدراسة المستمرة لأسواق تلك الدول بما يسهم في رفع مؤشرات كفاءة التجارة الخارجية لمصر.
7. العمل على زيادة القدرات التنافسية للصادرات المصرية في أسواق الاتحاد الأوروبي لتقليل عجز الميزان التجاري لمصر.

### قائمة المراجع

- جمهورية مصر العربية، معهد التخطيط القومى، (2002)، موقف مصر فى التجمعات الإقليمية، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم 157.
- خالد عبدالحاميد، (2018)، تقييم أثر الشراكة الأورومتوسطية على التجارة بين مصر والاتحاد الأوروبى فى ظل المتغيرات الدولية والإقليمية المعاصرة، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ع 19.
- عبدالحكيم جمعة، (2007)، المشاركة الأوروبية وأثرها على بعض قطاعات الاقتصاد المصرى، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، جامعة عين شمس، مج 49، ع 2.
- قاعدة بيانات مركز التجارة الدولية: <http://www.trademap.org>
- وزارة التعاون الدولى، (1992)، تقرير عن العلاقات الاقتصادية بين مصر والمجموعة الأوروبية، القاهرة.
- Aldakhil, Khalid I. (2001), An Application of Gravity and Modified Gravity Models & developing Economy, *Arab Economic Journal*, No. 23. Vol 9, Spring.
- Bela.BALASSA, (1969), *The theory of economic integration*, London.
- Burger, M.J., Van Oort, F.G. and Linders, (2009), On the Specification of the Gravity Model of Trade: Zeros, Excess Zeros and Zero-Inflated Estimation, *the ERIM Report Series*

*Research in Management*, ERIM Research Program:  
Organizing for Performance.

- Cooper, C. and B. Massell, (1965), A New Loo; at Customs Union Theory, *Economic Journal*, Vol. 75, December, PP: 742-747.
- Feenstra, Robert C., Markusen, James A., and Rose, Andrew K. (1999), Using the Gravity Equation to Differentiate Among Alternative Theories of Trade, University of California and University of Colorado, 3 August.
- F-Machlup, (1977), *A history of Thought on Economic Integration*, Macmillan, London.
- Kimura, F. and Lee, H. (2004), The Gravity Equation in International Trade in Services, *European Trade Study Group Conference*.
- Panagariya, Arvind, ( 2000), Preferential trade liberalization: The traditional theory and new developments. *Journal of Economic Literature*, 38 (2).
- Porojan. A. (2000), "Trade Flows and Spatial Effects : The Gravity Model Revisited", University of Derby.

ملحق (1)

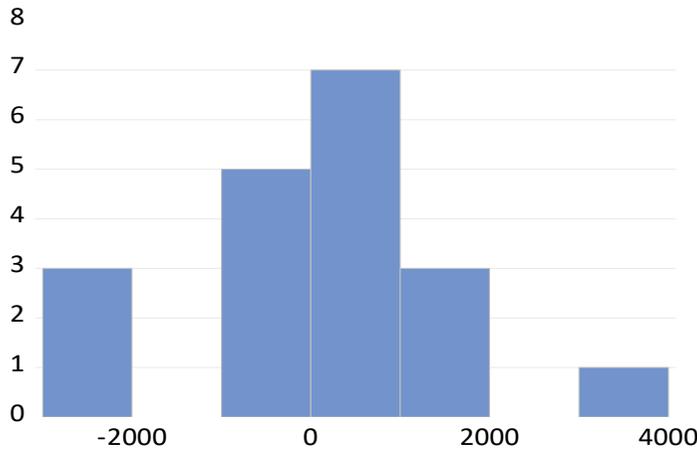
اختبار جزر الوحدة باستخدام الثابت Intercept لنموذج الجاذبية:

المتغيرات	اختبار Phillips-Perron	المعنوية
Yijk	-3.053583*	0.0488
Pe	**4.02321-	3 0.000
Pa	**3.52343-	1 0.000
GDPE	-5.827281**	0.0002
GDPA	-3.116785*	0.0433
DIJ	-4.358944	0.0033
EX	-3.084978*	0.0460
EF	-4.242697*	0.0046
PR	-4.242697*	0.0046

\*مستقرة عند المستوى الأول للفروق  
\*\*مستقرة عند المستوى الثاني للفروق

ملحق (2)

نتائج اختبار Jarque-Ber



ملحق (3): متغيرات نموذج الجاذبية للتدفقات التجارية بين مصر ودول الاتحاد الأوروبي خلال الفترة (2001-2020)

إجراءات الحد من عجز الميزان التجاري	أثر الاتفاقية	GDP لدول الاتفاقية	المسافة بين مصر ودول الاتفاقية بالكم	سعر الصرف لمصر	GDP لمصر	الميزان التجاري بين مصر ودول الاتفاقية	السنوات
0	0	12969	2575	4	96.7	-2765	2001
0	0	13114	2575	4.5	85.2	-2373	2002
0	0	13236	2575	5.9	80.3	-1062	2003
0	0	13580	2575	6.2	78.8	-877	2004
0	1	13842	2575	5.8	89.6	-1165	2005
0	1	14326	2575	5.7	107.4	-181	2006
0	1	14778	2575	5.6	130.4	-1572	2007
0	1	14873	2575	5.4	162.8	-5154	2008
0	1	14230	2575	5.5	189.2	-7470	2009
0	1	14544	2575	5.6	218.9	-9181	2010
0	1	14811	2575	5.9	235.9	-8550	2011
0	1	14699	2575	6.1	279.1	-12595	2012
1	1	14691	2575	6.9	288.4	-13238	2013
1	1	14922	2575	7.1	305.6	-14557	2014
1	1	15265	2575	7.7	329.4	-18002	2015
1	1	15578	2575	10	332.4	-17094	2016
1	1	16012	2575	17.8	235.8	-12495	2017
1	1	16351	2575	17.8	249.7	-13387	2018
1	1	16605	2575	16.8	303.1	-12165	2019
1	1	16422	2575	15.8	365.3	-9808	2020